مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث
ENKI FOUNDATION FOR STUDIES AND RESEARCH

ورقة بحثية

العلاج بالصدمة

تطبيق مكافحة الفساد في ظل حكومة الزيدي

أ.د. سهاد إسماعيل خليل
جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية
م. كرارنوري حميد
جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية

سلسلة إصدارات شبكة إنكي للبحث العلمي
تموز / يوليو ٢٠٢٦

بغداد • إصدارات مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث

خلاصة الورقة

- تختبر الدراسة نهج «العلاج بالصدمة» في مكافحة الفساد — قرارات سريعة وحاسمة لإحداث تغيير جذري خلال مدة قصيرة — بوصفه تحولاً نوعياً في مقاربة الدولة العراقية لهذا الملف في ظل حكومة رئيس الوزراء علي الزيدي.
- شملت الحملة شخصيات في مواقع متقدمة: اعتقال وكيل وزارة النفط عدنان الجميلي ومصادرة أكثر من 100 مليار دينار عراقي (نحو 70 مليون دولار) وحجز عقارات، وإلقاء القبض على نحو عشرين نائباً.
- تحوّل مفهوم المكافحة من العقوبات الجنائية وحدها إلى استرداد الأموال والأصول وإعادتها إلى خزينة الدولة، مع تأسيس «المجلس الأعلى للنزاهة» ضمن الخطوات الأولى للحكومة عام 2026.
- لم يعد الملف داخلياً خالصاً: ضغوط دولية — أمريكية خصوصاً بعد لقاءات المبعوث توم باراك — وفرق تحقيق دولية في بغداد لتتبع شبكات التمويل غير المشروع في قطاعات استراتيجية بينها النفط.
- الخلاصة: نجاح النهج مرهون بتحوله من إجراءات استثنائية إلى سياسة مؤسسية دائمة تقوم على استقلال القضاء، وكفاءة الأجهزة الرقابية، وتطوير التشريعات، والإرادة السياسية المستدامة.

المقدمة

تُعدّ ظاهرة الفساد الإداري والمالي من أبرز التحديات التي تواجه الدول، لما تخلّفه من آثار سلبية في التنمية الاقتصادية، والاستقرار السياسي، وثقة المواطنين بمؤسسات الدولة. وقد تبنّت حكومات عديدة سياسات وإجراءات استثنائية لمواجهة هذه الظاهرة، من بينها ما يُعرف بـ«العلاج بالصدمة»، وهو نهج يقوم على اتخاذ قرارات سريعة وحاسمة تهدف إلى إحداث تغيير جذري في منظومة مكافحة الفساد خلال مدة زمنية قصيرة.

وفي هذا السياق، يسلّط البحث الضوء على تطبيق سياسة العلاج بالصدمة في مكافحة الفساد في ظل حكومة رئيس الوزراء العراقي السيد علي الزيدي، من خلال دراسة الإجراءات التي اتُّخذت، ومدى فاعليتها في الحد من ممارسات الفساد، والتحديات التي واجهت تنفيذها، وانعكاساتها على الأداء المؤسسي والإصلاح الإداري. كما يسعى البحث إلى تقويم مدى نجاح هذه السياسة في تحقيق أهدافها، واستخلاص الدروس التي يمكن الإفادة منها في تطوير استراتيجيات أكثر استدامة لمكافحة الفساد، وتعزيز مبادئ النزاهة والشفافية.

◆ فرضية الدراسة

تفترض الدراسة أن تطبيق سياسة العلاج بالصدمة في مكافحة الفساد قد أسهم في تعزيز إجراءات النزاهة والحد من بعض مظاهر الفساد الإداري والمالي، عبر اتخاذ قرارات وإجراءات سريعة وحاسمة. غير أن فاعلية هذه السياسة تظل مرتبطة بمدى توافر الإرادة السياسية، واستقلال المؤسسات الرقابية والقضائية، ومستوى التعاون بين أجهزة الدولة، الأمر الذي يجعل نتائجها متفاوتة تبعاً لظروف التطبيق وطبيعة التحديات المصاحبة لها.

أولاً: في معنى العلاج بالصدمة

◆ **مفهوم مركزي: استراتيجية العلاج بالصدمة**

إجراء استثنائي وسريع يُستخدم لمعالجة الأزمات الشديدة والمستعصية داخل النظام، عبر إحداث تدخل حاسم ومضبوط يهدف إلى إعادة التوازن واستعادة فاعلية المؤسسات. ويلجأ القائد الاستراتيجي إلى هذا النمط عندما تفشل الوسائل التقليدية، مثل التسوية أو التفاوض أو المعالجات الجزئية، في احتواء الأزمة أو الحد من آثارها.

بدايةً، تبرز الحاجة إلى تبنّي نهج العلاج بالصدمة عندما تتفاقم الأزمات وتتعذر معالجتها بالأدوات التقليدية. وعلى المدى القصير، يمكن أن يسهم هذا النهج في كسر حالة الجمود وتبديد حالة عدم اليقين، من خلال اعتماد آليات قائمة ومُلزمة تحظى بأوسع قدر ممكن من المشاركة. أما إجرائياً، فيمكن التأسيس لنظام أكثر عدالة وأماناً، بعيداً عن التوجهات السياسية التي عجزت عن إيقاف الأزمات المتراكمة. وفي هذا الإطار، تسعى الحكومة الحالية بقيادة رئيس الوزراء علي الزيدي، منذ وصولها إلى السلطة وطرحها مبدأي حصر السلاح بيد الدولة ومكافحة الفساد، إلى ترسيخ هذا التحول؛ فحالات الفراغ السياسي أو المؤسسي لا تبقى محايدة، بل تفتح المجال أمام تصاعد اعتبارات القوة وموازين النفوذ. ومن ثم، يكتسب السياق الراهن أهمية محورية تستند إلى حسم القرار وعزيمة الحكومة على إنجاح برنامجها خلال السنوات الأربع المقبلة.

ثانياً: اعتبارات رئيسة

في ضوء التطورات المتصلة بالشأن العراقي، ولا سيما حملة مكافحة الفساد ضمن نهج إصلاحي متقدم، يمكن تناول هذه الاعتبارات من خلال المحاور الآتية:

١ **مكافحة الفساد في إطار التوجهات الحكومية:** احتلت مكافحة الفساد موقعاً متقدماً ضمن أولويات الحكومة برئاسة علي الزيدي، إذ عُدّت أحد المرتكزات الأساسية لبرنامج الإصلاح الإداري والمؤسسي. وانطلقت هذه السياسة من إدراك مفاده أن استمرار الفساد يمثل عائقاً أمام التنمية الاقتصادية

والإدارية، ويحد من كفاءة مؤسسات الدولة، فضلاً عن تأثيره المباشر في تراجع ثقة المواطنين بالأجهزة الحكومية. ولذلك، تبنّت الحكومة نهجاً يقوم على اتخاذ إجراءات حاسمة وسريعة لمعالجة الاختلالات المتراكمة، بما ينسجم مع فلسفة العلاج بالصدمة التي تعتمد على التدخل المباشر لإحداث تغيير جوهري في الواقع الإداري. كما أكدت الحكومة أن جهود مكافحة الفساد لا تمثل استجابة ظرفية فحسب، بل تعبّر عن سياسة إصلاحية طويلة الأمد تهدف إلى ترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية، وتعزيز خضوع المسؤولين للمساءلة القانونية دون تمييز. وفي هذا السياق، بدا أن هناك تنسيقاً بين مجلس القضاء الأعلى والحكومة ورئاسة البرلمان، استناداً إلى الاعترافات التي أدلى بها وكيل وزارة النفط عدنان الجميلي، الذي صادرت قوات الأمن من أماكن متفرقة مرتبطة به أكثر من 100 مليار دينار عراقي، أي ما يقارب 70 مليون دولار، فضلاً عن حجز عدد من العقارات من قبل هيئة النزاهة.

٢ **تطوير آليات ملاحقة الفساد واسترداد المال العام:** اتجهت الحكومة إلى توسيع نطاق مكافحة الفساد عبر اعتماد إجراءات لا تقتصر على ملاحقة المتهمين، بل تشمل أيضاً استعادة الأموال والأصول الناتجة عن جرائم الفساد. ويعكس هذا التوجه تحولاً في مفهوم مكافحة الفساد؛ إذ لم يعد التركيز منصباً على العقوبات الجنائية وحدها، بل أصبح جزءاً من رؤية شاملة تستهدف الحد من الآثار الاقتصادية لهذه الجرائم، وإعادة الموارد العامة إلى خزينة الدولة. وتبرز أهمية هذه الإجراءات في جمعها بين تحقيق العدالة القانونية وتعزيز الكفاءة الاقتصادية، إذ يؤدي استرداد الأموال العامة إلى تقليل الخسائر المالية، ودعم قدرة الدولة على توظيف تلك الموارد في تمويل البرامج التنموية وتحسين الخدمات العامة.

٣ **الحملة بوصفها تطبيقاً لسياسة العلاج بالصدمة:** تمثل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة نموذجاً لتطبيق سياسة العلاج بالصدمة في مجال مكافحة الفساد؛ إذ استهدفت شخصيات تشغل مواقع متقدمة في مؤسسات الدولة، بما يعكس تحولاً في طبيعة التعامل مع هذا الملف مقارنة بالمراحل السابقة. ويستند هذا النهج إلى تنفيذ إجراءات سريعة وحاسمة تهدف إلى إحداث أثر ردعي مباشر داخل المؤسسات الحكومية، وإرسال رسالة واضحة مفادها أن المساءلة القانونية تشمل المستويات الوظيفية

والسياسية كافة. كما أسهمت هذه الإجراءات في تعزيز الانطباع بوجود إرادة سياسية تتجه نحو إعادة بناء منظومة النزاهة على أسس أكثر صرامة، من خلال الانتقال من المعالجات الجزئية إلى الإصلاح المؤسسي الشامل.

«المساءلة القانونية تشمل المستويات الوظيفية والسياسية كافة»

٤ **الانعكاسات السياسية والإدارية للحملة:** امتدت آثار حملة مكافحة الفساد إلى الجانبين السياسي والإداري؛ إذ إن إخضاع مسؤولين رفيعي المستوى للإجراءات القانونية من شأنه أن يعيد تشكيل العلاقة بين السلطة السياسية ومؤسسات الرقابة، ويعزز مبدأ المساواة أمام القانون. كما يمكن أن تؤثر هذه الإجراءات في مستوى الثقة الشعبية بالأحزاب السياسية وبأداء مؤسسات الدولة، ولا سيما إذا استمرت بصورة متوازنة وشملت جميع المتورطين دون استثناء. ومن الناحية الإدارية، تسهم هذه الإجراءات في رفع مستوى الالتزام الوظيفي، وتعزيز ثقافة المساءلة، وتقليل فرص استغلال السلطة لتحقيق منافع شخصية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على كفاءة الإدارة العامة.

٥ **متطلبات استدامة سياسة العلاج بالصدمة:** إن نجاح سياسة العلاج بالصدمة لا يعتمد على تنفيذ إجراءات استثنائية فحسب، بل يتطلب توافر بيئة مؤسسية قادرة على ضمان استمرارية هذه الإجراءات وتحويلها إلى سياسة إصلاحية دائمة. ويتحقق ذلك من خلال دعم استقلال السلطة القضائية، وتعزيز دور الأجهزة الرقابية، وتطوير الأطر التشريعية المنظمة لمكافحة الفساد، فضلاً عن توفير الإرادة السياسية اللازمة لاستكمال مسار الإصلاح. كما يمثل التنسيق بين مختلف مؤسسات الدولة عنصراً أساسياً في ضمان فاعلية التحقيقات وسرعة حسم القضايا، بما يحد من ظاهرة الإفلات من العقاب، ويعزز تطبيق القانون بصورة عادلة.

ثالثاً: الدلالات الاستراتيجية لتوقيت تنفيذ الحملة

١ **تفعيل دور المجلس الأعلى للنزاهة:** يحمل توقيت إطلاق حملة مكافحة الفساد أبعاداً استراتيجية تتجاوز الجوانب الإجرائية؛ إذ يعكس توجّه الحكومة نحو إظهار قدرتها على تنفيذ برنامجها الإصلاحي في مرحلة تتطلب تعزيز الثقة الداخلية، وإبراز التزام الدولة بمبادئ الحوكمة الرشيدة. كما يمكن النظر إلى هذا التوقيت بوصفه مؤشراً على سعي الحكومة إلى ترسيخ صورة مؤسسات الدولة باعتبارها قادرة على فرض القانون ومعالجة ملفات الفساد بصورة أكثر فاعلية، ولا سيما في ضوء التقييم الأولي لأدائها خلال المئة يوم الأولى. وفي هذا الإطار، أقرّ رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي، عام 2026، مشروعاً يقضي بتشكيل «المجلس الأعلى للنزاهة»، بوصفه إحدى الخطوات الأولى لحكومته في التعامل مع ملف الفساد. وجاء ذلك بالتزامن مع اعتقال السلطات الأمنية وكيل وزير النفط لشؤون التصفية عدنان الجميلي بتهم تتعلق بالفساد، فضلاً عن إلقاء القبض على شخصيات سياسية بارزة ومؤثرة في العملية السياسية، بلغ عددها نحو عشرين نائباً.

٢ **دعم سلطة القانون وإعادة الثقة:** يعزز استرداد الأموال العامة ثقة المواطنين والمستثمرين بقدرة الدولة على حماية المال العام، ويؤكد التزام المؤسسات الرسمية بتطبيق القانون واسترداد الحقوق المالية للدولة. ويمثل ذلك عنصراً مهماً في تعزيز الاستقرارين الاقتصادي والإداري. وتشير المعطيات العامة لتقييم سياسة مكافحة الفساد إلى أن تبنّي الحكومة لنهج العلاج بالصدمة يمثل خطوة إصلاحية ذات أهمية كبيرة، إلا أن نجاح هذه السياسة يبقى مرهوناً بقدرتها على إحداث تغيير مؤسسي مستدام. ويتطلب ذلك استكمال الإجراءات القضائية، وتنفيذ الأحكام الصادرة بحق المدانين، واسترداد الأموال العامة، إلى جانب تطوير منظومة التشريعات وتعزيز كفاءة الأجهزة الرقابية. وعليه، فإن مكافحة الفساد لا تتحقق من خلال الإجراءات العقابية وحدها، بل تستلزم بناء منظومة متكاملة تقوم على الحوكمة الرشيدة، والشفافية، واستقلال القضاء، والمساءلة الفاعلة، بما يضمن الحد من الفساد وتحقيق إصلاح مؤسسي طويل الأمد.

٣ **الالتزام الدولي والمسؤولية المشتركة:** منذ لقاء رئيس الوزراء العراقي السيد علي الزيدي بالمبعوث الأمريكي توم باراك، تشير المعطيات المتداولة إلى وجود اهتمام دولي متزايد بملفات الفساد المرتبطة بآليات التمويل غير المشروع. فقد أفادت مصادر مطلعة بوجود فرق تحقيق دولية في بغداد خلال الفترة الأخيرة، ضمن إطار تعاون قضائي وأمني يهدف إلى تتبع شبكات يُشتبه بارتباطها بتمويل جماعات مسلحة عبر قنوات اقتصادية ومالية غير قانونية، تشمل عقوداً وصفقات في قطاعات استراتيجية، من بينها قطاع النفط. وفي هذا السياق، يمكن النظر إلى الحملة الأمنية الأخيرة ضد المتهمين بقضايا الفساد بوصفها تحولاً سياسياً مهماً في طريقة تعامل الحكومة مع هذا الملف، لا سيما في ظل الضغوط الدولية، ومنها الضغوط الأمريكية، التي دفعت بغداد إلى فتح ملفات فساد كبرى بقيت مجمدة لسنوات. كما تفيد بعض القراءات بأن الولايات المتحدة أوصلت رسائل واضحة إلى الحكومة العراقية مفادها أن استمرار الشراكة والدعم السياسي والاقتصادي والأمني خلال المرحلة المقبلة يتطلب خطوات حقيقية في مكافحة الفساد، وعدم الاكتفاء بالشعارات أو الإجراءات الشكلية. وقد ارتبط ذلك بما أبلغه مبعوث الرئيس الأمريكي إلى العراق، توم باراك، كلاً من رئيس الوزراء ورئيس مجلس القضاء خلال زيارته الأخيرة إلى بغداد.

الخاتمة

يتضح من مجمل التحليل أن سياسة مكافحة الفساد في ظل حكومة الزيدي، التي اتخذت طابعاً قائماً على منهج العلاج بالصدمة، تمثل تحولاً نوعياً في مقاربة الدولة العراقية لهذا الملف المعقد. فقد انتقلت هذه السياسة من المعالجات التقليدية المحدودة إلى إجراءات أكثر حزماً واتساعاً، شملت الملاحقة القانونية، واسترداد الأموال العامة، وتوسيع نطاق المساءلة ليشمل مستويات سياسية وإدارية متعددة. كما برز دور القضاء والأجهزة الرقابية، فضلاً عن تأسيس المجلس الأعلى للنزاهة، بوصفها عناصر أساسية في قيادة هذه الجهود وتعزيز فاعليتها.

كما أظهرت المعطيات أن مكافحة الفساد لم تعد قضية داخلية خالصة، بل أصبحت مرتبطة بتفاعلات إقليمية ودولية تتداخل فيها اعتبارات الحوكمة الرشيدة، ومكافحة تمويل النزاعات، وتعزيز الشفافية في

إدارة الموارد العامة. وهذا ما يضع التجربة ضمن إطار أوسع من المسؤولية الدولية المشتركة، التي تُقاس فيها فاعلية الدول بمدى التزامها بالمعايير القانونية والمؤسسية المعتمدة.

«مكافحة الفساد لا تتحقق من خلال الإجراءات العقابية وحدها، بل تستلزم بناء منظومة متكاملة تقوم على الحوكمة الرشيدة والشفافية واستقلال القضاء والمساءلة الفاعلة»

ومع ذلك، فإن نجاح هذا النهج يظل مرهوناً بمدى استمراريته وتحوله من إجراءات استثنائية إلى سياسة مؤسسية دائمة، قادرة على مقاومة الضغوط السياسية، وضمان استقلال القضاء، وتعزيز كفاءة الأجهزة الرقابية. كما أن القيمة الحقيقية لهذه السياسة لا تُقاس بحجم الإجراءات المتخذة أو بعدد القضايا المفتوحة فحسب، بل بقدرتها على إحداث تغيير هيكلي مستدام في بنية الإدارة العامة، وترسيخ ثقافة الشفافية والمساءلة، واستعادة ثقة المواطن بمؤسسات الدولة.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن تجربة مكافحة الفساد في هذا السياق تمثل مرحلة مفصلية في مسار الإصلاح المؤسسي. غير أن استكمالها بنجاح يتطلب رؤية استراتيجية طويلة الأمد، توازن بين الحزم القانوني وضمانات العدالة، وبين الضغوط السياسية ومتطلبات الاستقرار، بما يحقق إصلاحاً حقيقياً يعيد بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس من النزاهة وسيادة القانون.

مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث — بغداد
سلسلة إصدارات شبكة إنكي للبحث العلمي
ENKI FOUNDATION FOR STUDIES AND RESEARCH